

في تالي الصغرى ، موضوعاً في مقدم الكبرى فهو الشكل الأول . وقس الباقي على ما تقدم .

— وإن كان الاشتراك بين مقدميهما ، فالمشترك إن كان محمولاً في مقدم الصغرى ، موضوعاً في مقدم الكبرى ، فهو الشكل الأول . وقس الباقي على ما تقدم . واعلم أن هذه الأقيسة ينتفع بها في اللزومية ، لا في الاتفاقية .

### الأقيسة الاستثنائية

قال المصنف : «ولتكلم في القياسات الاستثنائية . والقياس الاستثنائي<sup>1</sup> عبارة عن قياس مركب من مقدمتين : إحداهما شرطية ، والأخرى استثنائية إما بالرفع ، أو بالوضع . وهو<sup>2</sup> على ضربين : متصل ، ومنفصلة .

أما المتصلة ، فاستثناء عين المقدم فيها ينتج عين التالي<sup>3</sup> ، واستثناء التالي ينتج نقيض المقدم ؛ وإلا بطل اللزوم .

وأما استثناء نقيض المقدم ، واستثناء عين التالي فلا ينتج البتة ، لجواز أن يكون اللازم أعم من اللزوم . وعدم لزوم نفي العام من نفي الخاص ، وعدم لزوم إثبات الخاص من إثبات العام .

وأما المنفصلة ، فمثل قولك :

«هذا العدد إما زوج ، وإما فرد» . فأي جزء رفعت منها لزوم إثبات<sup>4</sup> الآخر ؛ وأي واحد أثبت منها لزوم نفي الآخر<sup>5</sup> .

[59ظ]

1 ساقطة من (ل) و(أ) .

2 كذا في (أ) و(ل) ؛ والأصل : وهي .

3 كررت هذه اللفظة في الأصل خطأ .

4 في (أ) : ثبوت .

5 انظر : (أ) : 4و ؛ وقد وردت هذه الفقرة مبتورة في (ل) : 10و — ظ .